استشراف مستقبل منظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين

نبيل أحمد محمد العفيري – كلية التربية - جامعة اب – اليمن
علي عبد الله الشاوش - كلية التربية - جامعة اب – اليمن
فائزة لعراف – جامعة محمد بو ضياف - الجزائر

تاريخ التسليم :٢٠١٧/٩/١٩م **تاريخ القبول :٢٠١٧/١٠/٢م**

الملخص:

هدفت الدراسة إلي استشراف مستقبل منظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (18) فرداً من الخبراء الأكاديميين تم اختيارهم بطريقة قصديه. واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتم تطبيق الاستبانة وفق أسلوب دلفي المعدل، واستخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية المناسبة كالتكرارات، والوسط المرجح، والوزن المئوي. وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج، أهمها، التالي:

– أسفر عرض متغيرات القرن الحادي والعشرين عن عدد من المؤشرات المؤثرة على منظومة الجامعات.

– إجماع آراء الخبراء الأكاديميين حول آفاق مستقبل منظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين بالنسبة لإجمالي الأداة، وجميع المجالات.

وقد خلصت الدراسة إلي صياغة رؤية مستقبلية لمنظومة الجامعات العربية تتضمن مجموعه من البدائل المتوقعة لآفاق المستقبل لمدة زمنية تمتد لعشر سنوات قادمة.

الكلمات المفتاحية: استشراف، منظومة الجامعات العربية، متغيرات القرن الحادي والعشرين.

Abstract

This study aimed at out looking the future of the Arab universities' system in the light of the 21st century varaibles. Using a qualitative and descriptive approaches, (18) academic experts of different specializations were selected *purposively* from some Arab universities. Then, a questionnaire was constructed on the basis of the previous studies and literature review in addition to the consultation committee's views composing of five specialists in the future studies. Then it was applied according to one of the future out looking techniques, namely Delphi scale. However, other appropriate statistical techniques such as frequencies, means, and percentages were additionally used. On the basis of the data analysis, the study revealed the following findings: showing the variables of the 21st century revealed a number of effective indicators on the universities' system; and there was a unanimity held by all academic experts around the future prospects of the Arab universities' system in the light of the 21st century variables in regard to the total scores of the instrument and all areas, as well.The study concluded with stating a future vision for the Arab universities' system involving some expected alternatives for future prospects within ten coming years.

المقدمة:

يحمل القرن الحادي والعشرين متغيرات عديدة منها المعرفية، والعلمية والتكنولوجية، والاقتصادية، والسياسية والقانونية، والثقافية، والأمنية. مما يفرض على البشرية الاستعداد له، والأخذ بأسباب مواجهته، بجهد جماعي علمي يستشرف المتغيرات عبر أدوات الاستشراف المستقبلي وما تنذر به من تحديات وما تنبئ عن من فرص، ويشحذ الاستعداد على مواجهة القوى المضادة والعوامل غير المرغوبة والتأثير فيها والتعامل مع المتغيرات المتسارعه في كافة المجالات (منصور، ٢٠١٣، ٤٠). وقد أثرت هذه المتغيرات على المؤسسات العربية بصفة عامة، وعلى الجامعات العربية بصفة خاصة باعتبارها الوسيلة الفاعلة في مواجهة هذه المتغيرات من خلال إعدادها لجيل من المتخرجين يتميز بالقدرة على الإبداع والمنافسة في سوق العمل العربي والإقليمي والدولي (الهلالي، ٢٠٠٢، ٢٠).

وتبرز أهمية دور الجامعات باعتبارها المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها، وتتعاظم مسؤلياتها في الاستجابة لتحديات هذه البيئة، والتفاعل مع تأثيراتها (السيد، ٢٠٠٥، ١٨٩). إذ تفرض متغيرات القرن الحادي والعشرين ضرورة إعادة النظر في بنية التخصصات ونظم البحث بما يساعد الجامعة على قيادة تحالفات مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وبما يخدم عصر اقتصاديات المعرفة (Thorens,1996).

وأصبح التعليم الجامعي العربي بمثابة البنية التحتية الديناميكية للتنمية، وبات استثمار الفرص ومواجهة التحديات وبناء الإستراتيجيات أساس مسيرته في القرن الحادي والعشرين. مما يجعلنا نخطط لتفادي الأزمات التي من الممكن أن تمر بها الجامعات العربية مستقبلاً، وحتى لا نجد أنفسنا مضطرين فجأة لإحداث تغيرات لا مفر منها في نظمنا التعليمية وبدون سابق تخطيط، فخياراتنا المستقبلية تتحدد للاختيار بين القرارات والبدائل المتاحة، فالتغير سوف يفرض علينا سواءً أردنا أم أبينا وتصبح كل محاولاتنا غير مجدية، ونفاجأ مهما حاولنا بالوصول إلي نقطة الكارثة (زاهر، ٢٠٠٤، ٢٠٠-٢٠١).

كما أصبح مطلوب استشراف وتطلع أفاق جديدة نحو مستقبل أفضل للمجتمع العربي، وإلي توجيه هذا المستقبل وصياغته (اليونسكو، ١٩٩٨، ٦-٧). إذ يحقق استشراف مستقبل الجامعات العربية تمكينها من اكتشاف المشكلات قبل وقوعها ومن ثم التهيؤ أو الحيلولة دون وقوعها، ويساعدها في استثمار القدرات والموارد والطاقات خاصة ما هو كامن منها، كما يمكنها من بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها (محمود، ٢٠١٠، ٦٨). فالجامعة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتبصر العلمي الدقيق بالمستقبل وآفاقه البديلة، بما يسهم في تطوير رؤاها ووظائفها وأدوارها ومسيرتها، وبما يدعم جهودها التخطيطية اللازمة لإعادة تشكيلها، بما ينسجم مع المستجدات والتحديات العربية والإقليمية والعالمية (زاهر، ٢٠٠٤، ١٣٠).

وبالنظر إلي واقع الجامعات العربية، وما حققته من إنجازات كمية، إلا أنها لا تزال قاصرة عن تحقيق الطموحات تارة، ومخيبة للتوقعات تارة أخرى، ويكاد ينبئ ذلك كله بعمق الأزمة التي تواجه تلك الأنظمة، ويبرر الحاجة الملحة للتطوير الشامل لكافة عناصرها. من خلال معالجة مبتكرة تنطلق من إعادة النظر في الجامعات العربية، وتطوير ذاتها وتجديدها ليس فقط كاستجابة خجولة لضغط جملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، وإنما أيضاً كمبادرة ذاتية تسعى إليها بخطى مطمئنة من أجل المحافظة على بقائها وتحقيق التميز في أدائها واستمرارها. ورغم كثرة الحديث عن مستقبل الجامعات العربية وتحدياته في الوطن العربي، فإن هناك نقصاً ملحوظاً كمياً ونوعياً في الدراسات الاستشرافية في الجامعات العربية.

لذلك تأتي هذه الدراسة كمحاولة علمية متواضعة لاستشراف مستقبل منظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين.

مشكلة الدراسة:

أصبح من غير الممكن أو المعقول أن تواجه الجامعات العربية متغيرات القرن الحادي والعشرين وتأثيراتها المختلفة،

والتي يزداد حجمها وقوتها يوماً بعد يوم بجهود فردية تعاني من الانعزال والتفتت والتجزؤ فيما بينها، مما يترتب عليه أتساع الفجوة بينها وبين جامعات الدول المتقدمة، وانعكاس تأثيراتها سلباً على الأفراد والمجتمعات العربية. وتفرض تلك المتغيرات على منظومة الجامعات العربية قراءة حجم تلك التأثيرات ونوعها وأبعادها في الماضي والحاضر، واختيار أفضل الطرق والوسائل والأدوات العلمية التي تساعد مستقبلاً في استثمارها من أجل تحقيق الجودة والتميز في أدائها. وبناءً على هذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة علمية متواضعة بغية استشراف مستقبل منظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين، وتقديم رؤية مستقبلية لها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي: استشراف مستقبل منظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين، ويمكن تحقيق هدف الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

١- ما أبرز مؤشرات متغيرات القرن الحادي والعشرين المؤثرة على منظومة الجامعات العربية؟

٢ - ما تصورات الخبراء الأكاديميين حول آفاق مستقبل منظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين بشكل عام؟

٣- ما الرؤية المستقبلية لمنظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الآتي:

١- إسهام الدراسة في إثراء المكتبة العربية لندرة دراسات استشراف المستقبل فيها.

٢- زيادة حاجة منظومة الجامعات العربية الماسة لمواكبة متغيرات القرن الحادي والعشرين.

٣- تشخيص مؤشرات متغيرات القرن الحادي والعشرين المؤثرة على منظومة الجامعات العربية.

٤- استقراء آفاق مستقبل منظومة الجامعات العربية في مواجهة متغيرات القرن الحادي والعشرين.

٥- تقديم رؤية مستقبلية لمنظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين.

٦- مساعدة أصحاب القرار في التعليم العالي العربي في وضع الخطط والبرامج والأنشطة.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على استشراف مستقبل منظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين (المعرفية، والعلمية والتكنولوجية، والاقتصادية، والسياسية والقانونية، والثقافية، والأمنية)، وتحددت عينة الدراسة بمجموعة من الخبراء الأكاديميين في جامعات الدول العربية (مصر، الأردن، الجزائر، اليمن، فلسطين، السعودية، السودان، ليبيا، العراق، سوريا)، خلال العام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٧م.

تحديد مصطلحات الدراسة:

فرض عنوان الدراسة توضيح مكوناتها ممثله بالاستشراف، منظومة الجامعات العربية، ومتغيرات القرن الحادي والعشرين، ويمكن عرضها كالآتي:

١- استشراف:

أ- يعرف الاستشراف بأنه" تصور مستقبلي يمكننا من استخلاص عناصر التوقع الإنسانية" (الياس، ٢٠٠٦، ٣٤٠).

ب- ويعرف الاستشراف بأنه" جهداً علمياً منظماً يؤل إلي صياغة مجموعه من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع معينة أو مجموعة المجتمعات عبر مدة زمنية تمتد لأكثر من عشرين عاماً وذلك عن طريق التركيز على المتغيرات التي يمكن تغييرها بواسطة القرارات" (زكي، ٢٠٠٣، ١٨).

ويعرف الاستشراف إجرائيًا بأنه: رؤية مستقبلية لمنظومة الجامعات العربية تتضمن مجموعه من البدائل المتوقعة لآفاق المستقبل في مجال (التقدم العلمي والتكنولوجي، والثقافي، والمعرفي، والاقتصادي، والسياسي والقانوني، والأمني)، بناءً على قرارات الخبراء الاكاديميين، لمدة زمنية تمتد لعشر سنوات قادمة وفق معايير محددة.

٢- منظومة الجامعات العربية، تعرف إجرائيًا بأنها: كيان يتألف من مجموعة من الجامعات العربية تتفاعل مع بعضها البعض، وترتبط فيما بينها بعلاقات تأثير وتأثر، وتنسيق

وتعاون وتكامل وتبادل واعتماد، بهدف زيادة قدرتها في مواجهة تأثيرات متغيرات القرن الحادي والعشرين، وتحسين مستوى أدائها وتميزها.

٣- متغيرات القرن الحادي والعشرين، تعرف إجرائيًا بأنها: مجموعه من العوامل المعرفية، والعلمية والتكنولوجية، والاقتصادية، والسياسية والقانونية، والثقافية، والأمنية، التي تؤثر على منظومة الجامعات العربية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولًا: استشراف المستقبل:

حاولت الدراسة عرض أبرز الملامح ذات العلاقة، حيث تناولت أهمية استشراف المستقبل، وأهدافه، وأسسه المنهجية، كالتالي:

١- أهمية استشراف المستقبل:

تزايد الاهتمام باستشراف المستقبل نتيجة للتطورات الهائلة والمتسارعة في شتى مناحي الحياة والذي استلزم من الجميع الاهتمام باستشراف المستقبل من أجل تحديد رؤية مستقبلية تمكنه من ملاحقة تلك المتغيرات ومواكبتها، ويعد الوعي بالمستقبل واستشراف آفاقه وفهم تحدياته من المقومات الرئيسة في صناعة النجاح للمجتمعات بشكل عام وللمنظمات بشكل خاص، فلا يمكن أن يستمر النجاح لأي منظمة إذا لم تمتلك رؤية واضحة لمعالم المستقبل (محمود، ٢٠١٠، ٦٧).

فتقدم المنظمات وقدرتها على معالجة المشكلات المصاحبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي السريع والمعقد والإعداد له رهن بمدى قدرة تلك المنظمات على استشراف المستقبل والإعداد له والتخطيط للقائه والتعامل معه (كورنيش، ٢٠٠٧، ١٥٦) . إذ يساعد استشراف المستقبل على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها والتهيؤ لمواجهتها، وفي تأمين بدائل ابتكاريه تزيد من كفاءة وفاعلية المؤسسات التربوية (منصور، ٢٠١٣، ٤١). فضلاً عن أهميته في ترشيد عملية صناعة القرارات، فالدراسات المستقبلية دراسات جادة تقوم على مناهج بحث وأدوات مقننة، وتحضى بقدر عال من الاحترام في الأوساط العلمية (عامر، ٢٠٠٦، ١١٠).

ومن خلال الاستشراف تستطيع الجامعات تنمية مهارات نفاذ البصيرة لدى الشباب لمواجهة تحديات عالم سريع التغير، حتى يصبحون مدركين للمخاطر التي يمكن أن يتجنبوها والفرص التي يمكنهم الإمساك بها، وهذه المعرفة لإمكانات المستقبل تمكنهم من أن يكونوا سباقين في التفاعل، بدلاً من أن يكونوا دائماً متلقين بسلبية في تعاملهم مع التحديات. فبدون نفاذ بصيرة سيصبحون على الأرجح ضحايا الأقدار، غير مجهزين للعالم الذي يعيشون فيه (كورنيش، ٢٠٠٧، ٣١٨).

٢- أهداف استشراف المستقبل:

تتعدد وتتنوع أهداف استشراف المستقبل بتنوع وتعدد اختصاصات الكتاب والباحثين، إذ يسعى استشراف المستقبل إلي تحقيق عدد من الأهداف أهمها: توفير للقائمين عن عملية التخطيط والاستراتيجيات جانباً مهما من القاعدة المعرفية التي تلزم لصياغة الاستراتيجيات ورسم الخطط فكل عمل تخطيطي جاد غالباً ما يكون مسبوقاً بنوع وبقدر ما من العمل ألاستشرافي، وتوفير إطار زمني طويل وفق نظرة طويلة المدى وبأفق زمني طويل نسبياً (عامر، ٢٠٠٦، ١١٠). واستقراء التوجهات العامة في حياة البشرية، التي تؤثر بطريقة أو بأخرى في مسارات كل فرد وكل مجتمع. وهذا الاستقراء يسهل على الفرد وعلى المجتمعات والأمم التهيؤ بشكل أفضل لما سيأتي وأن يأخذ من القرارات ما يمكن أن يجعل المستقبل المتوقع أفضل (كورنيش، ٢٠٠٧، ١٣). واستطلاع نتائج وتداعيات المسارات المستقبلية لقرار اليوم، والتبصر بجملة البدائل المتوقعة التي تساعد على الاختيار الواعي لمستقبل أفضل (زكي، ٢٠٠٣، ٢٧).

كما يهدف إلي تحديد وفحص المستقبلات البديلة إذ يحاول تعريف طبيعة المستقبل، ولا يقوم على فكرة التنبؤ لأن التنبؤ يعني ضمنياً الوصول إلي مستقبل وحيد محدد سلفاً ومعروف مسبقاً، لكن يؤكد على التصورات الممكنة وعلى خياراته المستقبلية، وتحديد الإنذارات والتحذيرات التي تفرضها التغيرات المتطورة من أجل تقليل المفاجئات، واستكشاف مجموعة النواتج أو المترتبات التي قد تكون ذات تأثير علينا وعلى مستقبلنا، وتوصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لكل

احتمال أو مستقبل بديل من خلال التركيز على العوامل التي يمكن أن تعدل هذه الأمور التي يمكن الوثوق بها، واكتساب فهم للعملية الضمنية للتعبير، لأن فهمنا غالباً ما يكون غير كاف لنواتج الاستشراف بعيد المدى مع أي درجة من اليقين بسبب أهمية الأحداث غير المتوقعة أو الأحداث الطارئة والعارضة (زاهر، ٢٠٠٤، ٥٥-٥٦).

٣- الأسس المنهجية المعتمدة في استشراف المستقبل:

هناك مجموعة من الأسس المنهجية التي يجب أن تقوم عليها عملية استشراف المستقبل، وينبغي أن تتصف بها وهي: الشمول والنظرة الكلية للأمور من أوضاع سياسية، واقتصادية، واجتماعية...الخ، وتفاعلهما مع بعضهما توفر رؤية شاملة، ومراعاة التعقيد وتفادي الإفراط في تبسيط وتجريد الظواهر المدروسة، والقراءة الجيدة للماضي والحاضر، والمزج بين الأساليب النوعية والكمية في العمل المستقبلي، فالأساليب النوعية لوحدها أو الأساليب الكمية لوحدها يندر أن تفي بمتطلبات إنتاج دراسة مستقبلية جيدة وإنما المزج بين الأسلوبين يؤدي إلي نتائج أفضل، والحيادية والعلمية من خلال التعرف على البدائل وعدم استبعاد بدائل معينة لمجرد رفض الدراسة لمنطلقاتها أو ادعاءاتها، وعمل الفريق والإبداع الجماعي أمر تفرضه طبيعة الدراسة المستقبلية، والإدراك الكامل بأن أفضل المعرفة هو معرفة المستقبل، وينبغي على المخطط في بنائه للخطط واستكشافه للبدائل واختياره للأهداف أن ينحو نحو معرفة المستقبل منطلقًا من القراءة الجيدة للماضي والحاضر وكيف سيؤثر على الأحداث المستقبلية، وبقدر ما يملك من وسائل وأساليب علمية في النظر للمستقبل والتحرك إليه يكون صنعه وإبداعه لهذا المستقبل (زكي، ٢٠٠٣، ٢٥)، (عامر،٢٠٠٨، ٢٠١).

ثانيًا: مؤشرات متغيرات القرن الحادي والعشرين المؤثرة على منظومة الجامعات العربية:

تتعدد متغيرات القرن الحادي والعشرين المؤثرة على منظومة الجامعات العربية، ولعل من أبرزها التالي: (للإجابة على السؤال الرئيس الأول).

١- مؤشرات المتغيرات المعرفية المؤثرة على منظومة الجامعات العربية: شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين تزايداً في إنتاج المعرفة بكل أنواعها، وتزايداً في حجم المعرفة العلمية حتى أصبحت الأمم تصنف بأنها دول فقيرة أو غنية بقدر ما تمتلكه من معرفه (مطهر، ٢٠٠٥، ٥). فالتقدم المتسارع للمعرفة يفرض على التعليم الجامعي إجراء تحديث متواصل للمناهج ولشتى المواد الدراسية، ومراجعة عملية التدريس بحيث تسهم في تعليم كيفية التعلم وكيفية القيام بالمبادرات، إضافة إلي ذلك فإن تقدم المعرفة يفرض على التعليم الجامعي أن يطبق في وقت واحد مسارات ومناهج دراسية جديدة من النمط التقليدي ومناهج دراسية من أنماط جديدة ومتنوعة من أجل أولئك الذين يقبلون على التعليم الجامعي، سواء كانوا من الحاصلين أو غير الحاصلين على شهادات من هذا التعليم، سعياً لتحديث معارفهم ومهاراتهم أو للحصول على تدريب تجديدي أو لتغيير تخصصهم المهني أو لتحسين ثقافتهم العامة، إذ ينبغي على التعليم الجامعي أن ينظر إلي هذا النشاط باعتباره وظيفة أساسية ستتزايد أهميتها في المستقبل (اليونسكو، ١٩٩٨، ١٠).

كما أدى الانفجار المعرفي إلي زيادة كم المعلومات والحقائق والنظريات بصورة كبيرة، وترتب على ذلك زيادة فروع المعرفة وتعددها، ومن ثم أصبحت هناك حاجة متزايدة لإعداد كوادر علمية متخصصة، كما فرضت هذه الزيادة القيام ببعض الإجراءات المهمة منها على سبيل المثال: بناء قنوات بين الفروع والتخصصات العلمية القديمة والجديدة، حيث أصبح المتخصص في حاجة إلي معرفة بفروع وتخصصات لم يكن يحتاج إلي معرفتها في السابق (Svarc,p:377). الأمر الذي يفرض على الجامعات العربية الاستفادة من المتغيرات المعرفية من أجل أن تحافظ على بقائها واستمرار منافستها وتميزها في السوق العربي والدولي.

٢- **مؤشرات المتغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على منظومة الجامعات العربية:**

ترتب على التقدم العلمي والتكنولوجي العديد من التغيرات التي انعكست على كافة مجالات المجتمع

البشري ومن بينها التعليم بمراحله المختلفة، وبات من الضروري التركيز على إكساب الطلاب قدرات ومهارات التعامل مع مجتمع المعلوماتية، ومن أبرزها: تحصيل المعلومات من مصادرها المتعددة، وتنظيمها وتوظيفها والربط بينها واستنباط معلومات جديدة منها، والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بها (محمد، ١٩٩٦، ٧٥).

كما أحدثت الثورة العلمية والتقنية تطورات واسعة ومهمة في تقنية المعلومات والاتصالات والتقنية الحيوية، أدت إلي زيادة الفجوة العلمية بين الدول المتقدمة والدول العربية، وألقت بأعباء إضافية على الجامعات في الدول العربية، كونها القادرة على التعامل مع هذه التغيرات الجديدة، إلا أن هذه الجامعات تفتقر إلي الإمكانيات الضرورية التي تساعد على نقل المعرفة والتعامل معها، كالحاجة إلي الحواسيب، والحاجة إلي الاتصال بشبكة المعلومات الدولية، إضافة إلي ضعف البنية التحتية، كضعف أجهزة الاتصال وتردى المواصلات، وضعف مستوى الطاقة الكهربائية، وقلة الكادر المتخصص القادر على التعامل مع هذه التطورات، واستخدام التقنية الحديثة في تنفيذ برامج التعليم عن بعد، والجامعات المفتوحة، مما يتطلب من الجامعات العربية تهيئة مستلزماتها من أجهزة تقنية، ومناهج الكترونية (العناد، ٢٠٠٠، ٢٧٢). إذ لم يعد تزويد الطالب ببعض الخبرات والتدريب عليها من شأنه أن يمكنه من مواجهة المستقبل، وأصبح من الضروري البحث عن بنى وهياكل تربوية جديدة لمواجهة هذه التغيرات التي تتطلب التأكيد على عدد من المهارات كالقدرة على التكيف وقبول المخاطرة والمرونة والقدرة على استشراف الغد والتهيؤ له (نصار، ٢٠٠١، ٧٥).

كما ستؤدي التغيرات العلمية والتكنولوجية الحالية والمستقبلية إلي تغير معايير تقييم الجامعات وتحولها من المعايير المحلية إلي المعايير العالمية، وسيصبح الاعتماد الأكاديمي أمراً ضرورياً لأي جامعة. وكذلك سيقوى الاتجاه نحو تطبيق المحاسبية التعليمية والتي تهتم بقياس نتائج العملية التعليمية بصورة مباشرة، من خلال التأكد من أن الأداء الذي تم إنجازه يتواءم بدرجة كبيرة مع الأهداف المحددة، وتهدف المحاسبية إلي الحفاظ على مستوى الأداء وتحسينه، والارتقاء به من خلال وجود نظام مناسب لحل المشكلات، ودفع العاملين وحفزهم نحو مزيد من الجودة (Harrey,1996,p38). الأمر الذي يفرض على الجامعات العربية مواكبة المتغيرات العلمية والتكنولوجية من أجل أن تحافظ على بقائها واستمرار منافستها وتميزها في السوق العربي والدولي.

٣- **مؤشرات المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على منظومة الجامعات العربية:**

يتمثل أحد التحديات الاقتصادية الحاسمة التي تواجه الكثير من البلدان، بما في ذلك البلدان الصناعية الأكثر تقدماً، في زيادة قدرتها على التكيف للتغيرات في مجالات الاقتصاد، وتتصف هذه التغيرات بالسرعة والعمق بشكل لم يسبق له مثيل، وهي تغيرات تؤثر على العديد من مجالات النشاط البشري، إذ أن تأثير التغيرات الاقتصادية بلغ حداً يمكن معه إذا لم يعالج في الوقت المناسب وعلى نحو ملائم، أن يؤدي إلي ظهور مجموعه كاملة من المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تترتب عليها آثار حتمية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، وينتظر من التعليم الجامعي أن يقدم الكثير من أجل مواجهة هذا التغير(اليونسكو، ١٩٩٥، ١٩). إذ شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تغيرات هائلة في المجال الاقتصادي سواء على المستوى الفكري أو مستوى الأداء والإنتاج (حجاج، ١٩٩٥، ١٧٩).

وتتجلى هذه التغيرات في العديد من الجوانب التي لها تأثيرها الكبير على منظومة التعليم الجامعي، ومن أهمها التغير السريع في المفاهيم الاقتصادية ومضامينها، كالإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والتي تغير مدلولها، فأخذت أشكال مغايرة عما كانت عليه من قبل، الأمر الذي أصبح يتطلب ضرورة الإلمام بمدلولات هذه

المفاهيم وتوضيح أبعادها للطلاب (عشيبة، ٢٠٠٢). كما يتطلب قيام مؤسسات التعليم الجامعي ببعض الأنشطة التي تستطيع من خلالها تحقيق موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها، حيث أن الجامعات تضم صفوة من العلماء والباحثين في مختلف التخصصات يمكن الاستفادة منهم لخدمة مجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص والعام من خلال إجراء الدراسات والبحوث وتقديم المشورة بما قد يعود على الجامعة بدخول إضافية، كما قد تمتلك الجامعة مزارع ومستشفيات وورشاً ومراكز يمكن أن تستغل في الإنتاج، ويمكن للجامعات أيضاً أن تدخل مجال الصناعة والتصنيع بالتدريج مستغلة إمكاناتها العلمية والبشرية المتميزة في هذا الصدد (Rooney&Borden,1999,P3). الأمر الذي يفرض على الجامعات العربية زيادة قدرتها في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية من أجل أن تحافظ على بقائها واستمرار تميزها ومنافستها في السوق العربي والدولي.

٤- مؤشرات المتغيرات السياسية والقانونية المؤثرة على منظومة الجامعات العربية:

لا يمكن للمؤسسات الجامعية أن تعيش وتمارس نشاطاتها بمعزل عن الوضع السياسي المحيط بها ومجمل القوانين التي تصدرها الدولة، فالتطورات السياسية يمكنها أن توسع أو تحد من حرية المؤسسات الجامعية في مزاولة نشاطاتها، فالمتغيرات السياسية والقانونية مثل النظام السياسي العام في البلد، والاستقرار السياسي، ونظام الانتخابات، والعلاقات السياسية مع الدول الأخرى،والمتغيرات السياسية والقانونية تشكل إما فرصاً أو تهديداً للجامعات من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار في استشراف والتطلع نحو المستقبل (العريقي، ٢٠١٣، ٥٥-٥٦).

ولأن أنظمة التعليم الجامعية جزء من استقرار الدولة، فإن عدم الاستقرار، والأزمات السياسية ، والصراعات لها تأثيرات واضحة على مستوى إيفاء أنظمة التعليم الجامعية بالتزاماتها (القيسي وعبد الجبار، ١٩٩٩،٩٢). إذ أدت التغيرات السياسية إلى إعادة تحديد نطاق السلطة صعوداً إلى مستويات أعلى من الدولة وربطه بمؤسسات عالمية الأهداف، وتجاوز مفهوم الاستقلال والسيادة إلى مفهوم المشاركة والتفاعلية في الشؤون العالمية والسلام الدولي، وظهور مفهوم المواطنة العالمية أو المتعددة الأبعاد للوطن والعالم بكافة ثقافاته، إضافة إلى إعادة تحديد نطاق السلطة هبوطاً إلى الهياكل والتنظيمات المحلية فيما يعرف بفرضية "التقارب"، والتي نتج عنها تسارع وتفعيل النزعة العلمانية والعقلانية والكفاءة في إدارة الدولة الليبرالية، وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم (الخضيري، ٢٠٠١، ١٩٥).

ومن هنا تبرز الوظيفة السياسية لمؤسسات التعليم، وذلك من خلال تعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، وتحقيق الحوار الوطني والمشاركة المفتوحة مع أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع المحيطة، وإيجاد جذور لها في سلوكيات الأفراد وفي حياتهم العملية، وأيضاً التوازن مع السلطة والممارسة الديمقراطية في المجتمع (الطويل، ١٩٩٩، ٨٨). وهكذا يمكن القول أن المتغيرات السياسية تؤثر على أنظمة التعليم الجامعية من زاويتين، أولهما النظرية السياسية التي تؤمن بها ويمارسها المجتمع ونظام الحكم السياسي القائم فيه، أما الثانية الظروف السياسية الطارئة التي تفرض نفسها على المجتمع وما تمليه هذه الظروف من متطلبات (القيسي وعبد الجبار، ١٩٩٩، ٩٢). الأمر الذي يفرض على الجامعات العربية أن توازن في خيرات المواجهة والتحرك بين النظرية السياسة التي يؤمن بها كل مجتمع عربي ونظام الحكم القائم فيه، وبين الظروف السياسية الطارئة التي تفرض نفسها على المجتمع وما تمليه من متطلبات وأعباء.

٥- مؤشرات المتغيرات الثقافية المؤثرة على منظومة الجامعات العربية:

تشهد الثقافة العربية نمواً متزايداً في الإتباع والتقليد، والابتعاد عن التفكير الخلاق والإبداع، ذلك أنها تشهد

ظهور تيارات فكرية متعارضة تعمل على عرقلة بعضها لبعض، نتيجة عدم التكامل والتصارع والتناقض (عبد الوهاب، ٢٠١١، ١١١). وقصور الدور التثقيفي للوسائط الجماهيرية في مواجهة ما تحمله الفضائيات من قيم وعادات مختلفة لعالم متقدم شديد الإبهار. والعجز في الصناعات الثقافية، واستهلاك ثقافة الغير، وتسليط القيود التي تكبل الحريات الفردية على الباحثين والمبدعين، وأجواء القهر الاجتماعي والطبقي(هارون، ٢٠٠٢، ١٢٧).

ولأن كل فعل اجتماعي يتضمن عناصر تربوية تحدد خصائصه فإن العملية الثقافية داخل المجتمع ترتكز على عمليات تربوية تحدد خصائصها، وتتمثل تلك العمليات في التداول والانتقاء واستخلاص المعاني وراء المعطيات الثقافية المختلفة، فالوظيفة الثقافية للمؤسسات التعليمية لا ينبغي أن تقتصر على إكساب الفرد الخبرات المعرفية لثقافة المجتمع فحسب وإنما إكسابه مهارات التعامل مع هذه الثقافة وتدعيم اتجاهاته الايجابية نحو القيم الخاصة باستمرارية الثقافة والاختيار الثقافي. وأدى التغير الثقافي إلى نشوء شبكات اتصال عالمية تربط فعلاً جميع البلدان والمجتمعات من خلال تزايد التدفقات الرمزية والصور والمعلوماتية عبر الحدود القومية بسرعة إلى درجة أصبحنا نعيش في قرية كونية. ليصبح النظام السمعي–البصري المصدر الأقوى لإنتاج وصناعة القيم والرموز الثقافية، ومن ثم الاندماج العالمي الأعمق، بإخضاع المجتمعات لتاريخية ومكانية واحدة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً (غليون وسمير، ٢٠٠٠، ١٦). بالرغم من أن الدور الثقافي لجامعاتنا ضعيف إلى حد يمكن تجاهله، إضافة إلى توزعها بين قطبي جدلية العالمية والحداثة في مجال الثقافة، مما يجعل حركة التطور في التعليم الجامعي بشكل عام تتسم بضبابية تلف فلسفة التعليم الجامعي ومحتواه، وتجعل مسيرتها أقرب إلى العشوائية (نجيب، ١٩٩٩، ٢٣٧). فقد أصبح اليوم من أهم رسالات الجامعة بجانب التعليم والبحث العلمي وفي إطار خدمة المجتمع العناية بالثقافة وتحديدها ونشرها والعمل على تنميتها في المجتمعات. مما يفرض على الجامعات العربية الاستفادة من المعطيات الايجابية للمتغيرات الثقافية العالمية مع الحفاظ على هويتها وخصوصيتها الثقافية الفريدة التي تميزها.

٦- **مؤشرات المتغيرات الأمنية المؤثرة على منظومة الجامعات العربية:**

أصبحت الجامعات اليوم تعيش مشكلات مجتمعها وتلعب دوراً بالغاً في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، فالجامعات كأي كيان اجتماعي يتأثر بالقوى والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية ويؤثر فيها وهو الأمر الذي أستوجب على الجامعات ألا تقتصر رسالتها على الأهداف التقليدية في التعليم والبحث عن المعرفة من أجل العلم بل أصبحت أدوات المجتمع الأساسية التي تعني بتطوير العلم والمعرفة من أجل النهوض بتلك المجتمعات وحل مشاكلها وتحقيق حياة أفضل لأبنائها، فأصبح لها الدور الأساسي في تحقيق التنمية والاستقرار والأمن الوطني.

حيث ظل مفهوم الأمن الوطني لفترات طويلة مقتصراً على البعد العسكري، متمثلاً في ضمانات الحفاظ على الأسرار السياسية والحربية وتوفير القدرات اللازمة لحماية حدود البلاد والدفاع عنها، لكنه سرعان ما أصبح يمثل أيضاً توفير الحماية الكاملة للوطن والمواطن في آن معاً، ومن ثم فإنه يعني توفير الضمانات الكافية لحماية العقل والهوية والثقافة والقيم، والخصوصيات المميزة للمجتمع بأسره، وهناك عدة أخطار وتهديدات تتعلق بالمستوى الداخلي للأمن القومي العربي، وهي التهديدات القائمة أو المحتملة داخل مجتمع ما، والتي قد تكون ناشئة عن عوامل سياسية؛ كعدم الاستقرار السياسي، وضعف شرعية السلطة، وسيادة العنف، أو قد تكون ناشئة عن عوامل اقتصادية واجتماعية كضعف البنية الأساسية والإنتاجية، والتبعية الغذائية، وانتشار البطالة، وتفشي الأمية...الخ، ويمكن مواجهة هذا النوع من الأخطار التي تهدد الأمن القومي بتبني وتحقيق برامج متكاملة للتنمية

السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الشيباني، ٢٠٠٠، ١٠٢١).

لقد شهد العالم الغربي في أوروبا وفي أمريكا تطوراً كبيراً في أعداد ونوعية مراكز البحوث الإستراتيجية، ولقد أدركت هذه الدول أهمية توظيف المعرفة والبحث العلمي في خدمة قضايا الأمن الوطني والاستراتيجي في المرحلة الحالية وذلك اقتناع منها بما لهذه القضايا من تأثيرات مباشرة على حياة واستقرار الأمن للأفراد (آل ناجي، ١٤٢٥هـ).

ولا شك أن من بين أهم القضايا الإستراتيجية التي تؤثر بشكل واضح على تنمية المجتمعات العربية هي قضايا الأمن الوطني التي ارتبطت بالمجتمعات منذ نشأة الإنسان، إلا أن دور الجامعات ومراكز البحث العلمي في إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بها لم تتبلور بشكل واضح، وظلت الجامعات العربية عاجزة عن تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق الاستقرار والأمن الوطني للمجتمع العربي. مما يفرض على الجامعات العربية قراءه المؤشرات المؤثرة على الأمن الوطني العربي، والأخذ بالأساليب والوسائل والبدائل الأكثر ملائمة للحد من تأثيراتها السلبية على الاستقرار، وبما يعزز عنصر التنمية والتقدم والرخاء والرفاهية داخل المجتمعات العربية.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة عدد من الدراسات التي لها صلة بموضوعها، وقد تم عرض هذه الدراسات حسب تاريخ الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

١-دراسة (الرشيد، ١٩٨٨): هدفت هذه الدراسة إلي تحديد ماهية دراسة المستقبل، والتركيز على الصعوبات التي تواجه استشراف المستقبل العربي، وتوجيه الاهتمام على متطلبات استشراف المستقبل في الوطن العربي. وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها: أن استشراف المستقبل يعتمد على تحليل الماضي والاجتهاد في فهم صورة المستقبل، وتتحدد صورة المستقبل على مدى الجهد العلمي المبذول في استشراف عناصرها، وتواجه دراسة المستقبل عدة صعوبات منها: عدم وضوح مفهوم الاستشراف، والانفصام بين الفكر والواقع، وقلة الإمكانات المادية والبشرية، والتبعية العلمية البحتة للنماذج الخارجية، والإهمال النسبي للعوامل الاجتماعية والثقافية مقارنة بالجوانب التكنولوجية والاقتصادية، وقلة التنسيق بين الباحثين، وندرة الكتب والمراجع الحديثة في مجال استشراف المستقبل.

٢- دراسة (Nagai,1995): تعرضت الدراسة لبعض ملامح التحول في الجامعات اليابانية لتلاءم متغيرات القرن الحادي والعشرين، ودور الجامعات في التنمية المستقبلية للمجتمع الياباني، وأهم السمات التي جعلت التعليم العالي في اليابان نموذجاً يحتذى علمياً، وتصف الدراسة ما حدث من تطورات هيكلية في الجامعات اليابانية بفعل تحالفاتها مع كثير من الشركات الكبرى. كما ترى أن أهم ما يميز الجامعات اليابانية أنها توازن في أدوارها بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي في تنمية المجتمع.

٣- دراسة (Carlos, 1996): تناولت الدراسة بالمناقشة تصور اليونسكو المستقبلي للجامعة، وأطلقت عليه مصطلح (Proactive University) وتتحدد ملامح هذه الجامعة في أنها تسعى للارتباط بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية في مجتمعها، وكما تسعى من خلال هذه العلاقات لتوجيه أنشطة هذه المؤسسات، ولديها القدرة على الاستبصار بالمشكلات والتحديات التي يمكن أن تواجه كافة مؤسسات المجتمع، وتعمل على طرح تصورات حول أساليب الوقاية منها ومواجهتها.

٤- دراسة (درة، ١٩٩٧): هدفت الدراسة إلي معرفة التحديات التي تواجه الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين. وكان من أهم نتائجها، التخلي عن المنظومة الفكرية في التعليم الجامعي، ووضع خطة لتحسين الأداء الإداري، وتحسين المناهج وأساليب التدريس، وإدخال التكنولوجيا الحديثة.

٥- دراسة (Lerner & Simon, 1998): تناولت الدراسة بالتحليل أهداف برامج الخدمات الممتدة التي تقدمها الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأهم المشكلات التي تواجه هذه البرامج. ومن القضايا المهمة التي أثارتها هذه الدراسة هي أن التحدي الذي يواجه تقديم برامج الخدمات

الممتدة، ويؤثر على فاعليتها هو وجود تباين بين ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع الخارجي، ولذا ترى هذه الدراسة ضرورة التقريب بين الثقافتين، وتوصى بضرورة إعداد أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم للقيام بأدوارهم الاجتماعية.

٦-دراسة (مصطفى،٢٠٠٢): هدفت الدراسة إلي تحديد أبعاد المنافسة بين الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين، وتحديد قيم التقدم للمنافسة بين الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أبعاد المنافسة، وتحديد قيم التقدم. وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج من أبرزها: تحديد مفهوم التنافسية في التعليم الجامعي، وأن تطور صناعة البحث العلمي يعد من أهم قيم التقدم للجامعات ومن أبعاد التنافسية في التعليم الجامعي.

٧- دراسة (نصر، ٢٠٠٢): سعت الدراسة نحو تحقيق رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل في الوطن العربي في ضوء متغيرات وتحولات الحاضر والمستقبل، وقد تناولت الدراسة بعض متغيرات العصر الحالي، وبعض متغيرات المستقبل، كما تناولت الدراسة بعض تحولات العصر الحالي، وبعض تحولات المستقبل . وخلصت الدراسة إلي تقديم رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل في الوطن العربي في ضوء متغيرات وتحولات الحاضر والمستقبل من أبرز ملامحها: الاهتمام بتدريب الطلاب على إنتاج المعرفة بدلاً من تلقى المعرفة، وتمكين الطلبة من التعامل مع التكنولوجيا فائقة التقدم، وتعميق الهوية العربية لدى الطلبة العرب، وتعميق الانتماء والولاء لدى الطلاب العرب نحو الوطن العربي، وربط المقررات الدراسية بالتغيرات والتحولات التي يتعرض لها مجتمع المستقبل.

٨-دراسة (محمود، ٢٠١٠): هدفت الدراسة إلي تبيان دور وأهمية استشراف المستقبل من خلال التخطيط الناجح، إذ اتضح من خلال التحليل النظري لمضامين طروحات الباحثين في هذا المجال بأن المقومات الرئيسية لصناعة النجاح تبرز في قدراتها لاستشراف المستقبل لوضع الخطط المناسبة لمواجهة ذلك المستقبل وفهم أفاقة وتحدياته لتكوين رؤى واضحة ودقيقة. وقد خلص البحث إلي مجموعة من الاستنتاجات من أهمها: لا يمكن أن يستمر النجاح لأي منظمة ما لم تمتلك رؤية واضحة للمستقبل، والاستشراف يوفر للقائمين بعملية التخطيط جانباً مهماً من القاعدة المعرفية التي تتطلب لصياغة الاستراتيجيات ورسم الخطط، وهنالك مقومات أساسية لنجاح عملية التخطيط مثل (وضوح الأهداف، واستمرار المعلومات، ومرونة الخطة).

٩- دراسة (الشربيني، ٢٠١٦): هدفت الدراسة إلي معرفة مكانة الجامعات العربية من التصنيفات الدولية للجامعات، من خلال دراسة التصنيفات الدولية للجامعات من حيث المعايير والمؤشرات التي تستند إليها، ونتائج التصنيفات خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤م، وكذلك دراسة التحديات التي تواجه الجامعات العربية، وفي ضوء دراسة الواقع تم وضع صيغة مستقبلية للارتقاء بمكانة الجامعات العربية في سياق التصنيفات الدولية.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في كثير من جوانبها، لا سيما فيما يتعلق بإسناد مشكلة الدراسة وإبراز أهميتها، وبلورة مضامينها النظرية، غير أن الدراسة الحالية تتميز عن تلك الدراسات في الجوانب الآتية:

- أن معظم الدراسات قد تناولت موضوع استشراف المستقبل من حيث تحديد ماهية دراسة المستقبل، والتركيز على الصعوبات التي تواجه استشراف المستقبل ، وبعض ملامح التحول نحو المستقبل، وتوجيه الاهتمام على متطلبات استشراف المستقبل ، وتقديم الرؤى المستقبلية لجامعة المستقبل ، وتبيان دور وأهمية استشراف المستقبل بعموميتها، في حين أن الدراسة الحالية تتمحور في الأساس حول استقراء آفاق المستقبل.
- أن معظم الدراسات قد تناولت الجامعات العربية في إطارها الشكلي العام، بينما الدراسة الحالية تتمحور حول تكوينها في شكل منظومة واحدة تظهر نوع من التنسيق والتعاون والتبادل والاعتماد والتكامل فيما بينها.
- أن معظم الدراسات اقتصرت على الدراسة المكتبية النظرية، في حين أن الدراسة الحالية تركز في الأساسي على الجانب المسحي لآراء عينة من الخبراء الأكاديميين، إضافة إلي قراءة المؤشرات وفق أطرها النظرية.

– أن معظم الدراسات اقتصرت على عدد محدود من متغيرات القرن الحادي والعشرين، بينما تكاد الدراسة الحالية تغطي أغلب متغيرات القرن الحادي والعشرين.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

نظرًا لطبيعة الدراسة الحالية فقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي المسحي القائم على عرض وتحليل مؤشرات متغيرات القرن الحادي والعشرين المؤثرة على منظومة الجامعات العربية نظرياً، واستقصاء إجماع آراء مجموعة من الخبراء الأكاديميين حول آفاق مستقبل منظومة الجامعات العربية، وصياغة ملامح رؤية مستقبلية لها.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع وعينة الدراسة من مجموعة من الخبراء الأكاديميين في عدد من الجامعات العربية، تم اختيارهم بطريقة قصديه وفقاً لعدد من المعايير، الأول: أن جميع أفراد عينة الدراسة من حملة الدكتوراه، الثاني: تنوع تخصصات أفراد عينة الدراسة لضمان الحصول على آراء وأفكار متعددة، الثالث: موافقة الخبراء على المشاركة والاستمرار عبر جولات دلفي الثلاث، حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (18) خبيراً، كما هو موضح بالجدول التالي (1):

م	الدولة	الجامعة	العدد	م	الدولة	الجامعة	العدد
1	**مصر**	جامعة المنوفية	1	6	**السعودية**	جامعة الملك سعود	1
		جامعة بنها	1			جامعة حائل	1
2	**ليبيا**	جامعة مصراته	1	7	**السودان**	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	1
		جامعة سبها	1			جامعة الخرطوم	1
3	**الأردن**	جامعة اليرموك	1	8	**العراق**	الجامعة المسنصرية	1
		جامعة اليرموك	1			جامعة بغداد	1
4	**فلسطين**	جامعة القدس المفتوحة	1	9	**الجزائر**	جامعة محمد بو ضياف – المسيلة	1
		جامعة الأقصى	1			جامعة أدرار	....
5	**اليمن**	جامعة إب	1	10	**سوريا**	جامعة دمشق	1
		جامعة عدن	1			جامعة حمص	....
		الإجمالي	**10**			**الإجمالي**	8
	الإجمـــــــــــالي				**18**		

أسلوب جمع المعلومات:

استخدمت الدراسة أسلوب دلفي المعدل (Delphi Technique) في الحصول على المعلومات اللازمة من الخبراء الأكاديميين، وذلك من خلال استقصاء تقديرات المشاركين عبر الجولة الأولى حول أهمية كل فقرة من الفقرات المتضمنة في كل مجال من مجالات آفاق مستقبل الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين، ثم تعاد هذه التقديرات مرة أخرى إلي المشاركين أنفسهم عبر الجولة الثانية لكي يعيدوا النظر في تقديرهم لأهمية تلك الفقرات في ضوء المعلومات التي أسفر عنها التحليل الإحصائي لاستجاباتهم في الجولة الأولى.

ويعد تكنيك دلفي أحد أشهر الأساليب الإستشرافيه والتنبؤية المستخدمة في الدراسات والبحوث المستقبلية، للوصول إلي رسم السياسات والبدائل أو الوصول إلي مستوى من الاتفاق. كما أنه قادرا بصيغة المختلفة على المزج بين الأساليب الحدسية والاستطلاعية والمعيارية في توليفة واحدة

قادرة على استشراف جماعي وتكنولوجي للمستقبل. لذا فإن الكثير من المستقبليين يعتبرونه بمثابة حجر الزاوية أو الأساس في المستقبل ودراساته (زاهر، ٢٠٠٤، ١٢١). فهو" طريقة تتضمن سلسلة من العمليات المتتابعة لجمع المعلومات أو الآراء من عدد من الخبراء عن مشكلة أو قضية يصعب تجميع معلومات منظمة عنها أو يؤثر فيها متغيرات كثيرة غير ملموسة، أو لا يمكن إدراكها أو التنبؤ بها بسهولة" (فهمي، ٢٠٠٣، ١٥٩). كما أنه" أسلوب يمكن من خلاله جمع معلومات من مجموعة من الخبراء وذلك بوصف قضايا أو متغيرات ربما تكون غير محسوسة أو معقدة" (عامر، ١٤٦،٢٠٠٦).

ويتم تطبيق أسلوب دلفي من خلال عدد من المراحل أو الجولات وفق الترتيب التالي: (بدر، ١٩٨٥، ٩).

١- اختيار الباحث عدد من الخبراء القادرين على إبداء آراء سديدة حيال موضوع الدراسة موضحاً لهم مبررات الدراسة.

٢- يطلب الباحث من كل هؤلاء الخبراء إعداد قائمة بآرائه حول الموضوع المطروح للبحث. وفي أحيان أخرى قد يستجيب الخبير لقائمة معدة مسبقاً من قبل الباحث، وتعد هذه المرحلة شبيهة بالمرحلة الاستطلاعية.

٣- يقوم الباحث في هذه المرحلة بتجميع آراء المحكمين الأولية ويضمنها في استبانة يستخدمها في الجولة الأولى لعرضها على الخبراء طالباً منهم ترتيب العناصر حسب أهميتها وأولويتها.

٤- يقوم الباحث بالتحليل الإحصائي لإجابات المحكمين على الاستبانة السابقة، ومن ثم يتم إعادة ترتيب الفقرات بناءً على هذا التحليل، وتضمينها في استبانه أخرى يستخدمها الباحث في الجولة الثانية.

٥- يتم توزيع الإستبانة على الخبراء أنفسهم مرة ثانية، لإعادة النظر في إجاباتهم السابقة، وذلك بعد تزويدهم بملخص إحصائي للفقرات حسب أهميتها.

٦- يقوم الباحث بتجميع استجابات الخبراء الخاصة بالجولة الثانية وتحليلها إحصائياً، وإعادة ترتيب الفقرات في شكل استبانه جديدة يتم تقديمها للخبراء.

٧- في هذه الجولة يتم تجميع الآراء للتوصل إلي تحديد المتفق عليها من قبل الخبراء، ثم وضعها في تصور نهائي.

أدوات الدراسة وخصائصها السيكومترية:

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على الإستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، حيث تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلي آراء لجنة التسيير المكونة من (5) أفراد من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الدراسات المستقبلية، وتكونت الاستبانة من (41) فقرة موزعة على ستة مجالات، تعبر عن آفاق المستقبل في ضوء المتغيرات (المعرفية، العلمية والتكنولوجية، الاقتصادية، السياسية والقانونية، الثقافية، الأمنية).

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق الأداة بعرض فقرات الإستبانة، والتي تكونت من (41) فقرة، على مجموعة من المحكمين، تألفت من (12) محكماً من المتخصصين وذوي الخبرة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات العربية، وطلب منهم إبداء آرائهم من حيث صياغة الفقرات، وانتماء الفقرات إلي المجال، والتعديل المقترح، والفقرات المقترح إضافتها إلي المجال، وبناء على ملاحظات المحكمين تم تعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة، كما حذفت فقرتان لم تحصلا على نسبة اتفاق (80%) من آراء المحكمين، بحيث أصبح مجموع فقرات الاستبانة (39) فقرة.

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة، قام الباحثون بحساب معامل الثبات لهذه الاستبانة بطريقة الاتساق الداخلي، باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وقد بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (0.85)، وتعد هذه القيمة كافية ومقبولة للتحقق من ثبات الأداة.

إجراءات تطبيق أسلوب دلفي:

بدأت إجراءات تطبيق الجولة الأولي بتقديم استمارة دلفي لاستقصاء آراء الخبراء المشاركين، تتضمن تعريف الخبراء

بعنوان الدراسة، وخطوات تصميم الاستمارة، والتوضيح بوجود ثلاثة جولات، وإمكانية الاستمرار بهذه الجولات حتى النهاية، وتوزيع وإرسال (20) استمارة على عينة الخبراء، وإعطائهم الوقت الكافي، حيث أبدو استعدادهم للتعاون والمتابعة حتى نهاية الجولات، وقد صيغت جميع فقرات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الذي يتكون من ثلاثة بدائل هي: كبيره (3)، متوسطة (2)، ضعيفة (1). ثم قام الباحثون بتجميع الاستمارات، وقد اعتذر (2) خبراء لأسباب مختلفة، واسترجع الباحثون (18) استمارة للخبراء، حيث أعتمد الباحثون وزن مئوي (85%) فأكثر كمعيار لقبول الفقرات، ونظراً لكون جميع فقرات الأداة حصلت على وزن مئوي أعلى من (85%)، فقد اكتفى الباحثون بالجولة الأولى لتطبيق أسلوب دلفي، لاتفاق آراء الخبراء المشاركين بنسبة كبيرة حول جميع فقرات الأداة.

الأساليب الإحصائية:

– تم استخدام معامل ألفا كرونباخ: لحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي للاستبانة.

– تم استخدام معادلة (فيشر): لحساب الوسط المرجح.

– تم استخدام معادلة (الوزن المئوي): للحصول على درجات الحدة لترتيب درجة الأهمية.

– وتم إيجاد المدى لتحديد الدلالة اللفظية للحكم على درجة الأهمية بحسب المعادلة الآتية:

أعلى بديل – أدنى بديل / عدد البدائل: (3-1)÷3=2÷3=0.66 ، وبالتالي تكون الدلالة اللفظية لفرز النتائج وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي، على النحو التالي:

من 1 – 1.66 = درجة الأهمية المستقبلية " ضعيفة ".

من 1.67 – 2.33 = درجة الأهمية المستقبلية " متوسطة ".

من 2.34 – 3 = درجة الأهمية المستقبلية " كبيره"

– تم اعتبار الوزن المئوي (٩٠%) درجة القطع، واعتبار الفقرة التي تحصل على وزن مئوي من (٩١%) إلي (٩٥%) هي التي تحتاج في تنفيذها إلي فترة زمنية أكثر من خمس سنوات، والفقرة التي تحصل على وزن مئوي من (٩٦%) إلي (١٠٠%) هي التي يمكن تنفيذها خلال الخمس السنوات القادمة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

للإجابة على السؤال الرئيس الثاني:(ما تصورات الخبراء الأكاديميين حول آفاق مستقبل منظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين بشكل عام؟)، فقد تم حساب التكرارات، والوسط المرجح، والوزن المئوي لإجمالي كل مجال، وإجمالي الأداة بشكل عام، كما هو موضح بالجدول (2):

م	الترتيب	المجـــال	الوسط المرجح	الوزن المئوي	الدلالة اللفظية
1	3	المعـرفي	2.83	%94.33	**كبيرة**
2	1	العـلمي والتكنولوجي	2.91	97%	**كبيرة**
3	4	الاقتصـادي	2.82	94%	**كبيرة**
4	5	السياسي والقانوني	2.81	93.67%	**كبيرة**
5	2	الثقـافي	2.90	96.67%	**كبيرة**
6	5	الأمـنـي	2.81	93.67%	**كبيرة**
		الإجمـــالي	**2.85**	**94.89**	**كبيرة**

أظهرت تصورات الخبراء الأكاديميين أهمية كبيرة لآفاق مستقبل منظومة الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين بشكل عام، وذلك بدلالة إجمالي الوسط المرجح الذي بلغ (2.85)، والوزن المئوي الذي بلغ (94.89%)، وهذا يعني إجماع آراء الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل، ولعل ذلك يعزى إلي اتفاق آراء الخبراء الأكاديميين، وتقارب اهتماماتهم المستقبلية.

أما على مستوى المجال، فقد أظهرت تصورات الخبراء تصدر المجال العلمي والتكنولوجي في العشر السنوات القادمة أولوية اهتمام الجامعات العربية مستقبلاً، وأنه الأعمق تأثيراً والأكثر أهمية في آفاق مستقبل الجامعات العربية، حيث حصل على وسط مرجح مقداره (2.91) ووزن مئوي (97%)، في حين حصل المجال الثقافي على الترتيب الثاني ضمن أولويات اهتمام الجامعات العربية، حيث حصل على وسط مرجح (2.90) ووزن مئوي (96.67%). بينما حصل المجال المعرفي على الترتيب الثالث ضمن أولويات اهتمام الجامعات العربية، حيث حصل على وسط مرجح (2.83) ووزن مئوي (94.33%).

كما جاء المجال الاقتصادي في الترتيب الرابع ضمن أولويات اهتمام الجامعات العربية، حيث حصل على وسط مرجح (2.82) ووزن مئوي (94 %). وجاء المجال السياسي والقانوني والمجال الأمني في الترتيب الخامس ضمن أولويات اهتمام الجامعات العربية، حيث حصلا على وسط مرجح (2.81) ووزن مئوي (93.67%).

للإجابة على السؤال الفرعي الأول: (ما تصورات الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل المعرفي لمنظومة الجامعات العربية؟)، فقد تم حساب التكرارات، والوسط المرجح، والوزن المئوي لفقرات المجال، كما هو موضح بالجدول (3):

م	آفاق المستقبل المعرفي	درجة الأهمية المستقبلية					الدلالة اللفظية
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	الوسط المرجح	الوزن المئوي	
		ك3	ك2	ك1			
1	التعاون في تدريب وتأهيل طلبة الجامعات.	15	3	0	2.83	94.33	كبيرة
2	تكامل الخبرات بين الكوادر الإدارية والأكاديمية.	15	3	0	2.83	94.33	كبيرة
3	تفعيل التعليم الالكتروني بين الجامعات.	12	6	0	2.67	89	كبيرة
4	تفعيل اتفاقيات التعاون المشترك بين الجامعات.	15	3	1	2.83	94.33	كبيرة
5	بناء معايير علمية موحدة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.	16	2	0	2.89	96.33	كبيرة
6	تفعيل قنوات الاتصال بالمكتبات الالكترونية بين الجامعات.	18	0	0	3	%100	كبيرة
7	التنسيق لإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية التخصصية.	12	6	0	2.67	%89	كبيرة
8	تفعيل البحوث العلمية المشتركة بين الباحثين في مختلف التخصصات العلمية.	16	2	0	2.89	96.33	كبيرة
	الإجمـــالي				**2.83**	**94.33**	**كبيرة**

أظهرت تصورات الخبراء الأكاديميين أهمية كبيرة لآفاق المستقبل المعرفي لمنظومة الجامعات العربية بشكل عام، وذلك بدلالة الوسط المرجح الذي بلغ (2.83)، والوزن المئوي الذي بلغ (94.33%)، وهذا يعني إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل المعرفي للجامعات العربية، ولعل ذلك يعزى إلي اتفاق آراء الخبراء الأكاديميين، وتقارب اهتماماتهم وتقديراتهم لآفاق المستقبل المعرفي للجامعات العربية.

أما على مستوى الفقرات فيظهر الجدول (2) أن جميع الفقرات حصلت على تصورات الخبراء الأكاديميين بدرجة كبيرة، ويمكن فرزها وفق الترتيب الآتي:

١- أن الفقرة (6) احتلت المرتبة الأولى حسب تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (3) ووزن مئوي بلغ (100%)، حيث مثل" تفعيل قنوات الاتصال بالمكتبات الإلكترونية بين الجامعات" أهمية كبيرة خلال السنوات الخمس القادمة، وهي نتيجة قد تعزى لأهمية تبادل المعرفة

بين الجامعات العربية، ودورها الفاعل في مد جسور روابط العلاقة وتحقيق التعاون بين الجامعات العربية في إطار عمل جماعي كمنظومة واحدة.

١- أن الفقرتين (5، 8) احتلتا الترتيب الثاني بين فقرات المجال حسب تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.89)، ووزن مئوي (96.33)، حيث مثل" بناء معايير علمية موحدة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة" و" تفعيل البحوث العلمية المشتركة بين الباحثين في مختلف التخصصات العلمية" أولوية في التعاون والتكامل خلال الخمس السنوات القادمة بين الجامعات العربية، وهي نتيجة منطقية تؤكدها الشواهد الحالية، حيث نجد تحرك معظم الجامعات العربية نحو الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسساتها، وتفعيل البحوث المشتركة، مطلباً ملحاً تفرضه معطيات التفاعل بين الجامعات العربية، وعناصر تميزها ويتوقع تصاعد وتيرتها خلال السنوات العشر القادمة.

٣- أن الفقرات (1، 2، 4) احتلت الترتيب الثالث بين فقرات المجال حسب تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.83)، ووزن مئوي (94.33)، حيث حضي " التعاون في تدريب وتأهيل طلبة الجامعات" و" تكامل الخبرات بين الكوادر الإدارية والأكاديمية" و" تفعيل اتفاقيات التعاون المشترك بين الجامعات" بأهمية كبيرة في توطيد العلاقة بين الجامعات العربية خلال العشر السنوات القادمة، وهي نتيجة منطقية تؤكدها الشواهد المعاصرة، إذ نجد جهود حثيثة لدى معظم الجامعات العربية باتجاه مد جسور العلاقة بينها وبين الجامعات الأخرى في إطار تدريب وتأهيل الطلبة وتكامل الخبرات وتفعيل اتفاقيات التعاون، ومن المتوقع تصاعد وتيرته خلال السنوات العشر القادمة.

٣- أن الفقرتين (3، 7) احتلتا الترتيب الأخير حسب تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.67) ووزن مئوي بلغ (89%)، حيث مثل" تفعيل التعليم الإلكتروني بين الجامعات" و " التنسيق لإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية التخصصية"، أدنى سلم اهتمام الجامعات العربية مستقبلا، وهي نتيجة قد تعزى ربما إلي إدراك الخبراء بأن هناك أولويات اهتمام مستقبلي تسبق عملية تفعيل التعليم الإلكتروني وكذلك التنسيق لإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية.

للإجابة على السؤال الفرعي الثاني:(ما تصورات الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل العلمي والتكنولوجي لمنظومة الجامعات العربية؟)، فقد تم حساب التكرارات، والوسط المرجح، والوزن المئوي لفقرات المجال، كما هو موضح بالجدول (4):

م	آفاق المستقبل العلمي والتكنولوجي	درجة الأهمية المستقبلية					الدلالة اللفظية
		كبيره	متوسطة	ضعيفة	الوسط المرجح	الوزن المئوي	
		ك3	ك2	ك1			
1	بناء خطة إستراتيجية موحدة لتطوير البحث العلمي.	13	4	1	2.67	%89	**كبيرة**
2	استحداث تخصصات جديدة تلبي حاجات ومتطلبات سوق العمل.	17	1	0	2.94	98%	**كبيرة**
3	استخدام الابتكارات التكنولوجية الحديثة في إنتاج المعرفة العلمية التطبيقية.	18	0	0	3	100%	**كبيرة**
4	تهيئة بيئة حاضنة لتطبيقات التكنولوجيا في مجال الإبداع العلمي والبحث والتطوير.	17	1	0	2.94	98%	**كبيرة**
5	التعاون في نقل الانجازات العلمية والتكنولوجية للدول المتقدمة.	16	2	0	2.89	96.33	**كبيرة**

6	تبادل الخبرات البحثية والتكنولوجية بين الجامعات.	18	0	0	3	100%	**كبيرة**
	الإجمـالي				**2.91**	**97 %**	**كبيرة**

أظهرت تصورات الخبراء الأكاديميين أهمية كبيرة لآفاق مستقبل التقدم العلمي والتكنولوجي لمنظومة الجامعات العربية بشكل عام، وذلك بدلالة الوسط المرجح الذي بلغ (2.91)، والوزن المئوي الذي بلغ (97%)، وهذا يعني إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل العلمي والتكنولوجي، ولعل ذلك يعزى إلي اتساق آراء الخبراء الأكاديميين في تقدير اهتمامات الجامعات المستقبلية بالتقدم العلمي والتكنولوجي.

أما على مستوى الفقرات فيظهر الجدول (3) أن جميع الفقرات حصلت على إجماع الخبراء الأكاديميين بدرجة كبيرة، ويمكن فرزها وفق الترتيب الآتي:

١- أن الفقرتين (3، 6) احتلت الترتيب الأول في تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (3) ووزن مئوي بلغ (100%)، حيث مثل" استخدام الابتكارات التكنولوجية الحديثة في إنتاج المعرفة العلمية التطبيقية" أبرز ملامح توجه الجامعات العربية خلال الخمس السنوات القادمة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (نصر، 2002) أن من ملامح جامعة المستقبل في الوطن العربي اهتمامها بإنتاج المعرفة. كما مثل " تبادل الخبرات البحثية والتكنولوجية بين الجامعات" من ملامح مستقبل الجامعات العربية خلال الخمس السنوات القادمة، من خلال التنسيق والتعاون والتكامل بين الجامعات العربية، وفق منظومة واحدة.

٢- أن الفقرتين (2، 4) احتلت الترتيب الثاني حسب تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.94) ووزن مئوي بلغ (98%)، حيث مثل"استحداث تخصصات جديدة تلبي حاجات ومتطلبات سوق العمل" و" تهيئة بيئة حاضنة لتطبيقات التكنولوجيا في مجال الإبداع العلمي والبحث والتطوير"أولوية في تعاون وتكامل الجامعات العربية خلال الخمس السنوات القادمة، إذ لم تعد الجهود الجزئية للجامعات مجدية في تحقيق النجاح مستقبلا، خاصة في ظل تعاظم متغيرات السوق، وزيادة حجم المطالب والأعباء المادية والمالية، وأصبح تضافر الجهود وحشد الطاقات وتكامل الأدوار مطلباً تفرضه طبيعة العصر وتحولاته مستقبلاً.

٣- أن الفقرة (5) احتلت الترتيب الثالث حسب تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.89)، ووزن مئوي بلغ (96.3%)، حيث مثل" التعاون في نقل الإنجازات العلمية والتكنولوجية للدول المتقدمة" أهمية كبيرة خلال الخمس السنوات القادمة. وهي نتيجة منطقية وملموسة في الواقع الفعلي، تفرضها رغبة وطموح الجامعات في مواكبة التطورات الحديثة، ومن المتوقع زيادة التنسيق والتعاون والتكامل، ومد جسور روابط العلاقة بين الجامعات العربية في إطار منظومة واحدة.

٤- أن الفقرة (1) جاءت في المرتبة الأخيرة حسب تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.67) ووزن مئوي بلغ (89%)، حيث مثل"بناء خطة إستراتيجية موحدة لتطوير البحث العلمي" أدنى سلم اهتمام الجامعات العربية مستقبلاً، وهي نتيجة قد تعزى ربما إلي إدراك الخبراء بأن هناك أولويات اهتمام مستقبلي تسبق عملية بناء خطة إستراتيجية موحدة للبحث العلمي. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (مصطفى، 2002) أن من أهم قيم التقدم للجامعات العربية وأبعاد التنافسية هو تطور صناعة البحث العلمي.

للإجابة على السؤال الفرعي الثالث: (ما تصورات الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل الاقتصادي لمنظومة الجامعات العربية؟)، فقد تم حساب التكرارات، والوسط المرجح، والوزن المئوي لفقرات المجال، كما هو موضح بالجدول(5):

م	آفاق المستقبل الاقتصادي	درجة الأهميـة المستقبلية					الدلالة اللفظية
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	الوسط	الـوزن	
		ك3	ك2	ك1	المرجح	المئوي	
1	تهيئة بيئة مشتركة تساعد على إنتاج المعرفة وتطبيقها.	15	3	0	2.83	94.33	**كبيرة**
2	إقامة شراكة فاعلة مع القطاع الصناعي والخدمي لإحداث تنمية اقتصادية.	16	2	0	2.89	96.33	**كبيرة**
3	توفير مصادر تمويلية جديدة تمكنها من مواجهة أنشطتها المختلفة.	17	0	1	2.89	96.33	**كبيرة**
4	إعداد قوى عاملة تلائم احتياجات ومتطلبات سوق العمل.	13	5	0	2.72	90.67	**كبيرة**
5	الاستثمار في مختلف مجالات (التعليم، والتدريب، والاستشارات، والبحث والتطوير).	17	1	0	2.94	98%	**كبيرة**
6	دراسة اتجاهات السوق العربية والدولية وتحديد احتياجاتها بصورة دورية.	13	4	1	2.67	89%	**كبيرة**
	الإجمـــالي				**2.82**	**94%**	**كبيرة**

أظهرت تصورات الخبراء الأكاديميين أهمية كبيرة لآفاق المستقبل الاقتصادي لمنظومة الجامعات العربية بشكل عام، وذلك بدلالة الوسط المرجح الذي بلغ (2.82)، والوزن المئوي الذي بلغ (94%)، وهذا يعني إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل الاقتصادي، ولعل ذلك يعزى إلي اتفاق آراء الخبراء الأكاديميين، وتقارب اهتماماتهم بالمستقبل الاقتصادي للجامعات العربية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Nagai,1995) أن من ملامح تحول الجامعات لتلاءم متغيرات القرن الحادي والعشرين تفعيل دورها الاقتصادي في تنمية المجتمع.

أما على مستوى الفقرات فيظهر الجدول (4) أن جميع الفقرات

حصلت على إجماع الخبراء الأكاديميين بدرجة كبيرة، ويمكن

فرزها وفق الترتيب الآتي:

١- أن الفقرة (5) احتلت المرتبة الأولى وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.94) ووزن مئوي بلغ (98%)، حيث مثل" الاستثمار في مختلف مجالات (التعليم، والتدريب، والاستشارات، والبحث والتطوير)" أولوية أكثر أهمية في تفاعل الجامعات العربية خلال الخمس السنوات القادمة، من خلال التنسيق والتواصل والتعاون والتكامل فيما بينها في إطار منظومة واحدة.

٢- أن الفقرتين (2، 3) احتلتا المرتبة الثانية وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.89)، ووزن مئوي

بلغ (96.33) حيث مثل "إقامة شراكة فاعلة مع القطاع الصناعي والخدمي لإحداث تنمية اقتصادية"، أحد الخيارات المستقبلية ذات الأهمية الكبيرة خلال الخمس السنوات القادمة، التي تفرض على الجامعات بناء علاقة وطيدة مع القطاع الخاص لمواجهة تغير احتياجات ومتطلبات التنمية، وهذه النتيجة تتفق مع ما تؤكده دراسة (Nagai,1995) بأن ما حدث من تطورات مستقبلية في الجامعات بفعل تحالفاتها مع الشركات الكبرى، وتتفق مع ما توصلت إليه نتيجة دراسة (Carlos,1996) بأن ملامح الجامعة في المستقبل ارتباطها بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية. ومثل"توفير مصادر تمويلية جديدة تمكنها من مواجهة أنشطتها المختلفة" من الأولويات

الأكثر أهمية في تكامل الجامعات العربية خلال الخمس السنوات القادمة، من أجل مواجهة أعبائها في تسيير نشاطها.

٣- أن الفقرة (١) احتلت المرتبة الثالثة وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.83) ووزن مئوي بلغ (94.33)، حيث حضت" تهيئة بيئة مشتركة تساعد على إنتاج المعرفة وتطبيقها" بأولوية ذات أهمية كبيرة خلال العشر السنوات القادمة، تتطلب تضافر الجهود وتكامل الأدوار فيما بينها، من أجل ضمان التغلب على التحديات الاقتصادية، وتغيراتها المستمرة والمعقدة، والتي يصعب مواجهتها من خلال الجهود الفردية والجزئية لكل جامعة على حدة.

٤- أن الفقرة (4) احتلت المرتبة الرابعة وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.72) ووزن مئوي بلغ (90.67)، حيث مثل "إعداد قوى عاملة تلائم احتياجات ومتطلبات سوق العمل"من ملامح اهتمام الجامعات العربية خلال العشر السنوات القادمة، التي تفرض التنسيق والتواصل والتعاون والتكامل فيما بين الجامعات في إطار منظومة واحدة، من أجل تحقيق التوافق والانسجام بين هيكل القوى العامل، والمحتوى التعليمي للجامعات.

٥- أن الفقرة (6) احتلت المرتبة الأخيرة وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.67) ووزن مئوي بلغ (89%)، حيث مثل "دراسة اتجاهات السوق العربية والدولية وتحديد احتياجاتها بصورة دورية" أدنى سلم اهتمام الجامعات العربية مستقبلا، وهي نتيجة تعزى إلي اضطراب توازن العرض والطلب على المهن في السوق العربية، وتفرض على الجامعات التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها للحد من تأثيرات تغيرات السوق المستمرة.

للإجابة على السؤال الفرعي الرابع: (ما تصورات الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل السياسي والقانوني لمنظومة الجامعات العربية؟)، فقد تم حساب التكرارات، والوسط المرجح، والوزن المئوي لفقرات المجال، كما هو موضح بالجدول(6):

م	آفاق المستقبل السياسي والقانوني	درجة الأهمية المستقبلية					الدلالة اللفظية
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	الوسط المرجح	الوزن المئوي	
		ك3	ك2	ك1			
1	التكامل في رسم السياسات والتشريعات.	14	2	2	2.67	%89	كبيرة
2	تشجيع سياسات الإبداع والابتكار العلمي في مجالات العلم المختلفة.	17	1	0	2.94	98%	كبيرة
3	تفعيل قوانين حماية الملكات الفكرية والإبداعات العلمية حفاظاً لحقوق المتميزين.	13	4	1	2.67	89%	كبيرة
4	تفعيل سياسات جذب الاستثمارات المحلية والخارجية في مجال التعليم والتدريب والبحث.	16	2	0	2.89	96.33	كبيرة
5	التحرك عبر مساحات واسعة من الاستقلالية والحرية الأكاديمية.	15	2	1	2.78	92.67	كبيرة
6	اعتماد الإدارة اللامركزية في مواجهة التغيرات بمرونة.	16	2	0	2.89	96.33	كبيرة

	الإجمـــالي				**2.81**	**93.67**	**كبيرة**

أظهرت تصورات الخبراء الأكاديميين أهمية كبيرة لآفاق المستقبل السياسي والقانوني لمنظومة الجامعات العربية بشكل عام، وذلك بدلالة الوسط المرجح الذي بلغ (2.81)، والوزن المئوي الذي بلغ (93.67%)، وهذا يعني إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل السياسي والقانوني، ولعل ذلك يعزى إلي اتفاق آراء الخبراء الأكاديميين، وتقارب اهتماماتهم المستقبلية.

أما على مستوى الفقرات فيظهر الجدول (5) أن جميع الفقرات حصلت على إجماع الخبراء الأكاديميين بدرجة كبيرة، ويمكن فرزها وفق الترتيب الآتي:

١- أن الفقرة (2) احتلت المرتبة الأولى وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.94) ووزن مئوي بلغ (98%)، حيث مثل " تشجيع سياسات الإبداع والابتكار العلمي في مجالات العلم المختلفة" الأكثر أهمية وتركيزاً في استقراء آراء الخبراء خلال الخمس السنوات القادمة، إذ تعد آثار إيجابية مرغوبة يفرض استثمار تغيرها السياسي والقانوني تعاون وتكامل الجامعات فيما بينها في إطار منظومة واحدة من أجل نجاح مواجهتها.

٢- أن الفقرتين (4، 6) احتلتا المرتبة الثانية وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.89)، ووزن مئوي بلغ (96.33)، حيث مثل "تفعيل سياسات جذب الاستثمارات المحلية والخارجية في مجال التعليم والتدريب والبحث" و"اعتماد الإدارة اللامركزية في مواجهة التغيرات بمرونة" بديلان ذا أهمية كبيره ضمن أولويات توجه الجامعات خلال الخمس السنوات القادمة في استثمار المتغيرات السياسية والقانونيةً، وهو مستقبل للجامعات يتجه نحو

٣-

٤- تحريك أفضل السياسات المساعدة على جذب الاستثمارات، وتوزيع المهام والصلاحيات في إطار منظومة تتعاون وتتكامل الجامعات فيما بينها لضمان النجاح في مواجهة تغيراتها المستمرة.

٥- أن الفقرة (5) احتلت المرتبة الثالثة وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.78) ووزن مئوي بلغ (92.67%)، حيث مثل "التحرك عبر مساحات واسعة من الاستقلالية والحرية الأكاديمية" من أولويات تعاون وتكامل الجامعات مستقبلاً في مواجهة المتغيرات السياسية والقانونية خلال العشر السنوات القادمة.

٦- أن الفقرتين (1، 3) احتلتا المرتبة الأخيرة وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.67)، ووزن مئوي بلغ (89%)، حيث مثل"التكامل في رسم السياسات والتشريعات" و " تفعيل قوانين حماية الملكات الفكرية والإبداعات العلمية حفاظاً لحقوق المتميزين" أدنى سلم أولويات اهتمام الجامعات مستقبلاً، في إطار منظومة تتكامل الجامعات فيما بينها.

للإجابة على السؤال الفرعي الخامس: (ما تصورات الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل الثقافي لمنظومة الجامعات العربية؟)، فقد تم حساب التكرارات، والوسط المرجح، والوزن المئوي لفقرات المجال، كما هو موضح بالجدول(7):

م	آفاق المستقبل الثقافي	درجة الأهمية المستقبلية					الدلالة اللفظية
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	الوسط المرجح	الوزن المئوي	
		ك3	ك2	ك1			
1	تبادل الخبرات في إثراء التنوع الثقافي في المجتمعات.	15	3	0	2.83	94.33	كبيرة

م	آفاق المستقبل الثقافي	درجة الأهمية المستقبلية					الدلالة اللفظية
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	الوسط المرجح	الوزن المئوي	
		ك3	ك2	ك1			
2	التعاون في الحد من الغلو الفكري والتطرف الديني لدى الشباب.	16	2	0	2.89	96.33	كبيرة
3	التكامل بين المراكز البحثية والعلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية وتقديم المعالجات والحلول.	17	0	1	2.89	96.33	كبيرة
4	تنمية القيم الأخلاقية الأكاديمية لدى العاملين فيها.	17	1	0	2.94	98	كبيرة
5	تنمية الهوية العربية والإسلامية السليمة لدي الشباب.	17	0	1	2.89	96.33	كبيرة
6	تعميق الانتماء والولاء لدى الطلبة نحو الوطن العربي.	18	0	0	3	%100	كبيرة
7	تحقيق التقارب بين ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع الخارجي.	15	3	0	2.83	94.33	كبيرة
	الإجمـالي				**2.90**	**96.67**	كبيرة

أظهرت تصورات الخبراء الأكاديميين أهمية كبيرة لآفاق المستقبل الثقافي لمنظومة الجامعات العربية بشكل عام، وذلك بدلالة الوسط المرجح الذي بلغ (2.90)، والوزن المئوي الذي بلغ (96.67%)، وهذا يعني إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل الثقافي، ولعل ذلك يعزى إلي اتفاق آراء الخبراء الأكاديميين، وتقارب اهتماماتهم حول آفاق المستقبل الثقافي لمنظومة الجامعات العربية.

أما على مستوى الفقرات فيظهر الجدول (6) أن جميع الفقرات حصلت على إجماع الخبراء الأكاديميين بدرجة كبيرة، ويمكن فرزها وفق الترتيب الآتي:

١- أن الفقرة (6) احتلت المرتبة الأولى وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (3) ووزن مئوي بلغ (100%)، حيث مثل "تعميق الانتماء والولاء لدى الطلبة نحو الوطن العربي" الأكثر أهمية والأكثر عمقاً في ملامح الجامعات العربية مستقبلاً خلال الخمس السنوات القادمة، وصورة مرغوبة للحد من تأثيرات المتغيرات الثقافية، وإفرازاتها السلبية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (نصر، 2002) أن من أبرز ملامح جامعة المستقبل في الوطن العربي اهتمامها بتعميق الانتماء والولاء لدى الطلبة العرب نحو الوطن العربي.

٢- أن الفقرة (4) احتلت المرتبة الثانية وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.94) ووزن مئوي بلغ (98%)، حيث مثل " تنمية القيم الأخلاقية الأكاديمية لدى العاملين فيها" من البدائل الأكثر الأهمية في تحقيق الانسجام والتوافق بين العاملين داخل الجامعات، خلال الخمس السنوات القادمة.

٣- أن الفقرات (2، 3، 5) احتلت المرتبة الثالثة وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.89) ووزن مئوي بلغ (96.33%)، حيث مثل" التعاون في الحد من الغلو الفكري والتطرف الديني لدى الشباب" و "التكامل بين المراكز البحثية والعلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية وتقديم المعالجات والحلول" و" تنمية الهوية العربية والإسلامية السليمة لدي الشباب" أساليب ووسائل ترغبها الجامعات، وتسعى لتحقيقها مستقبلاً خلال الخمس سنوات القادمة، لمواجهة تأثيرات المتغيرات الثقافية السلبية، من خلال منظومة واحدة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (نصر، 2002) أن من أبرز ملامح جامعة المستقبل في الوطن العربي اهتمامها بتعميق الهوية العربية لدى الطلبة العرب.

٤- أن الفقرتين (1، 7) احتلتا المرتبة الرابعة وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.83)، ووزن مئوي بلغ (94.33%)، حيث مثل " تبادل الخبرات في إثراء التنوع الثقافي في المجتمعات" و" تحقيق التقارب بين ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع الخارجي" من الأولويات التي ترغبها

الجامعات خلال العشر السنوات القادمة، والتي تفرضها طبيعة المتغيرات الثقافية، وتتفق هذه النتيجة مع ما أوصت به دراسة (Lerner & Simon, 1998) بضرورة التقارب بين ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع الخارجي.

للإجابة على السؤال الفرعي السادس: (ما تصورات الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل الأمني لمنظومة الجامعات العربية؟)، فقد تم حساب التكرارات، والوسط المرجح، والوزن المئوي لفقرات المجال، كما هو موضح بالجدول(8):

م	آفاق المستقبل الأمني	درجة الأهمية المستقبلية			الوسط المرجح	الوزن المئوي	الدلالة اللفظية
		كبيره	متوسطة	ضعيفة			
		ك3	ك2	ك1			
1	التنسيق في تقديم تعليم يحقق الانسجام والتوافق الاجتماعي في المجتمع العربي.	14	3	1	2.70	% 90	كبيرة
2	التكامل في البحوث العلمية لمعالجة قضايا الصراع داخل المجتمعات.	16	0	2	2.78	92.67	كبيرة
3	تبادل الخبرات في مجال التوعية والتثقيف الوطني والقومي للشباب.	15	2	1	2.78	92.67	كبيرة
4	التواصل لتنمية قيم الديمقراطية والعدالة والسلام والحرية.	16	1	1	2.83	94.33	كبيرة
5	التعاون في معالجة قضايا الإرهاب والتطرف والغلو الفكري.	16	1	1	2.83	94.33	كبيرة
6	التكامل في تحقيق أمن واستقرار المجتمع.	17	0	1	2.89	96.33	كبيرة
	الإجمالي				**2.81**	**93.67**	كبيرة

أظهرت تصورات الخبراء الأكاديميين أهمية كبيرة لآفاق المستقبل الأمني لمنظومة الجامعات العربية بشكل عام، وذلك بدلالة الوسط المرجح الذي بلغ (2.81)، والوزن المئوي الذي بلغ (93.67%)، وهذا يعني إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل الأمني، ولعل ذلك يعزى إلي اتفاق آراء الخبراء الأكاديميين، وتقارب اهتماماتهم المستقبلية حول عدد من البدائل في مواجهة التأثيرات السلبية للمتغيرات الأمنية.

أما على مستوى الفقرات فيظهر الجدول (7) أن جميع الفقرات حصلت على إجماع الخبراء الأكاديميين بدرجة كبيرة، ويمكن فرزها وفق الترتيب الآتي:

١- أن الفقرة (6) احتلت المرتبة الأولى وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.89) ووزن مئوي بلغ (96.33%)، حيث مثل "التكامل في تحقيق أمن واستقرار المجتمع" من البدائل والخيارات الأكثر أهمية في مواجهة اضطراب المجتمع العربي خلال الخمس سنوات القادمة، والتي تفرض تضافر وتلاحم الجامعات العربية كمنظومة واحدة، لزيادة السيطرة على اضطرابات المجتمع المحتملة أو المتوقعة الحدوث في ظل متغيرات أمنية تزداد تعقيداً، وتأثيراً على أمن المجتمع العربي واستقراره.

٢- أن الفقرتين (4، 5) احتلتا المرتبة الثانية وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.83)، ووزن مئوي بلغ (94.33%)، حيث مثل"التواصل لتنمية قيم الديمقراطية والعدالة والسلام والحرية" و"التعاون في معالجة قضايا الإرهاب والتطرف والغلو الفكري" من البدائل والخيارات المستقبلية في مواجهة التأثيرات السلبية للمتغيرات الأمنية خلال العشر السنوات القادمة، والتي تفرض على الجامعات حشد الطاقات وتضافر الجهود

الجماعية في إطار منظومة متكاملة، حتى تتمكن من الحد من تأثيراتها السلبية الحالية والمتوقعة والمحتملة الحدوث في ظل متغيرات أمنية بالغة التعقيد، يصعب مواجهتها من خلال الجهود الأحادية والمجزئة للجامعات والتي أصبحت غير مجدية.

٣- أن الفقرتين (2، 3) احتلتا المرتبة الثالثة وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.78)، ووزن مئوي بلغ (92.67%)، حيث مثل"التكامل في البحوث العلمية لمعالجة قضايا الصراع داخل المجتمعات" و"تبادل الخبرات في مجال التوعية والتثقيف الوطني والقومي للشباب" من الأساليب والوسائل والخيارات المستقبلية في مواجهة مختلف قضايا الصراع داخل المجتمعات العربية خلال العشر سنوات القادمة، والتي تفرض على الجامعات التكامل فيما بينها كمنظومة واحدة، لزيادة قدراتها على السيطرة والحد من تأثيراتها السلبية الحالية والمحتملة والمتوقعة الحدوث، والتي تضعف فرص النجاح في مواجهتها من خلال تشتت الجهود
وتبعثر الطاقات.

٤- أن الفقرة (1) احتلت المرتبة الأخيرة وفق تصورات الخبراء الأكاديميين بوسط مرجح بلغ (2.70) ووزن مئوي بلغ (90%)، حيث مثل " التنسيق في تقديم تعليم يحقق الانسجام والتوافق الاجتماعي في المجتمع العربي" أدنى سلم اهتمام الجامعات مستقبلاً، وربما يعزى ذلك إلي إدراك الخبراء ما يتطلبه ذلك من وقت طويل، مما يفرض على الجامعات تضافر الجهود في إطار منظومة واحدة.

نتائج الدراسة:

تتلخص أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالآتي:

١- إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق مستقبل الجامعات العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين بشكل عام، بوسط مرجح بلغ (2.81)، ووزن مئوي بلغ (94.89).

٢- إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل المعرفي لمنظومة الجامعات العربية، بوسط مرجح بلغ (2.83)، ووزن مئوي بلغ (94.33).

٣- إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل العلمي والتكنولوجي لمنظومة الجامعات العربية، بوسط مرجح بلغ (2.91)، ووزن مئوي بلغ (97%).

٤- إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل الاقتصادي لمنظومة الجامعات العربية، بوسط مرجح بلغ (2.82)، ووزن مئوي بلغ (94%).

٥- إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل السياسي والقانوني لمنظومة الجامعات العربية، بوسط مرجح بلغ (2.81)، وزن مئوي بلغ (93.67).

٦- إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل الثقافي لمنظومة الجامعات العربية، بوسط مرجح بلغ (2.90)، ووزن مئوي بلغ (96.67).

٧- إجماع الخبراء الأكاديميين حول آفاق المستقبل الأمني لمنظومة الجامعات العربية، بوسط مرجح بلغ (2.81)، ووزن مئوي بلغ (93.67).

الرؤية المستقبلية لمنظومة الجامعات العربية: (للإجابة على السؤال الثالث).

في ضوء نتائج استقصاء آراء الخبراء حول ملامح أفاق المستقبل، ورغم ما يجده الباحثون من التباين في بيئات الجامعات العربية، والاختلاف في إمكاناتها المادية، وتفاوت في قدراتها البشرية، فإن الباحثون يأخذون بالمنحى الطبوغرافي العام نسبياً في تقديم مقاربة لملامح مستقبل منظومة الجامعات العربية، إذ يتوقع الباحثون خلال العشر سنوات القادمة ملامح مستقبل منظومة الجامعات العربية في المجالات (المعرفية، والعلمية والتكنولوجية، والاقتصادية، والسياسية والقانونية، والثقافية، والأمنية)، وفق أولويات اهتماماتها المستقبلية التالية:

أ- تسارع وتيرة العلاقة المستقبلية بين الجامعات العربية في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن أبرز بدائل ملامح مستقبل منظومة الجامعات العربية أثناء: الخمس سنوات القادمة (٢٠١٧م - ٢٠٢١م): استخدام الابتكارات التكنولوجية الحديثة في إنتاج المعرفة العلمية التطبيقية،

وتبادل الخبرات البحثية والتكنولوجية، واستحداث تخصصات جديدة تلبي حاجات ومتطلبات سوق العمل، وتهيئة بيئة حاضنة لتطبيقات التكنولوجيا في مجال الإبداع العلمي والبحث والتطوير، والتعاون في نقل الإنجازات العلمية والتكنولوجية للدول المتقدمة.

ب- اطراد العلاقة المستقبلية بين الجامعات العربية في المجال الثقافي، ومن أبرز بدائل ملامح مستقبل منظومة الجامعات العربية أثناء: الخمس سنوات القادمة (٢٠١٧م - ٢٠٢١م): تعميق الانتماء والولاء لدى الطلبة نحو الوطن العربي، وتنمية القيم الأخلاقية الأكاديمية لدى العاملين فيها، والحد من الغلو الفكري والتطرف الديني لدى الشباب، والتكامل بين المراكز البحثية والعلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية وتقديم المعالجات والحلول، وتنمية الهوية العربية والإسلامية السليمة لدي الشباب. وخلال: العشر سنوات القادمة (٢٠١٧م - ٢٠٢٦م): تبادل الخبرات في إثراء التنوع الثقافي في المجتمعات، وتحقيق التقارب بين ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع.

ج- تصاعد العلاقة المستقبلية بين الجامعات العربية في المجال المعرفي، ومن أبرز بدائل ملامح مستقبل منظومة الجامعات العربية أثناء: الخمس سنوات القادمة (٢٠١٧م - ٢٠٢١م): تفعيل قنوات الاتصال بالمكتبات الإلكترونية بين الجامعات، وبناء معايير علمية موحدة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، وتفعيل البحوث العلمية المشتركة بين الباحثين في مختلف التخصصات العلمية. وخلال: العشر سنوات القادمة (٢٠١٧م - ٢٠٢٦م): التعاون في تدريب وتأهيل طلبة الجامعات، وتكامل الخبرات بين الكوادر الإدارية والأكاديمية، وتفعيل اتفاقيات التعاون المشترك بين الجامعات العربية.

د- تطور العلاقة المستقبلية بين الجامعات العربية في المجال الاقتصادي، ومن أبرز بدائل ملامح مستقبل منظومة الجامعات العربية أثناء: الخمس سنوات القادمة (٢٠١٧م - ٢٠٢١م): الاستثمار في مختلف مجالات (التعليم، والتدريب، والاستشارات، والبحث والتطوير)، وإقامة شراكة فاعلة مع القطاع الصناعي والخدمي، وتوفير مصادر تمويلية جديدة تمكنها من مواجهة أنشطتها المختلفة. وخلال: العشر سنوات القادمة (٢٠١٧م - ٢٠٢٦م): تهيئة بيئة مشتركة تساعد على إنتاج المعرفة وتطبيقها، وإعداد قوى عاملة تلاءم متطلبات سوق العمل.

هـ- نمو العلاقة المستقبلية بين الجامعات العربية في المجال السياسي والقانوني، والمجال الأمني، ومن أبرز بدائل ملامح مستقبل منظومة الجامعات العربية أثناء: الخمس سنوات القادمة (٢٠١٧م - ٢٠٢١م): تشجيع سياسات الإبداع والابتكار العلمي في مجالات العلم المختلفة، وتفعيل سياسات جذب الاستثمارات المحلية والخارجية في مجال التعليم والتدريب والبحث، والتوجه نحو الإدارة اللامركزية في مواجهة التغيرات بمرونة، والتكامل في تحقيق أمن واستقرار المجتمع العربي. وخلال: العشر سنوات القادمة (٢٠١٧م - ٢٠٢٦م): التواصل لتنمية قيم الديمقراطية والعدالة والسلام والحرية، ومعالجة قضايا الإرهاب والتطرف والغلو الفكري، والتحرك عبر مساحات واسعة من الاستقلالية والحرية الأكاديمية، والتكامل في البحوث العلمية لمعالجة قضايا الصراع داخل المجتمعات، وتبادل الخبرات في مجال التوعية والتثقيف الوطني والقومي للشباب.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة، يوصى الباحثون بالتالي:

١-تحرك الجامعات نحو تشكيل منظومات جامعات عربية جزئية مثل (منظومة جامعات التعاون الخليجي، منظومة جامعات شمال أفريقيا، منظومة جامعات القرن الأفريقي، منظومة جامعات الهلال الخصيب، منظومة جامعات النيل) وفقاً للتقارب الجغرافي والثقافي للتهيئة لتشكيل منظومة الجامعات العربية الموحدة.

٢- إنشاء مجلس أعلى للتعليم العالي العربي لرسم سياسة عربية مشتركة بين الجامعات.

٣- قيام المجلس الأعلى للتعليم العالي بترجمة الرؤية المستقبلية إلي خطط وبرامج وأنشطة تنفيذية.

٤- إنشاء صندوق عربي مشترك بين الجامعات لدعم وتمويل الخطط والبرامج والأنشطة.

٥- تأسيس قاعدة معلومات مشتركة بين الجامعات العربية لضمان نجاح الخطط والبرامج والأنشطة.

٦- ربط الجامعات العربية بشبكة إنترنت موحدة لتسهيل تبادل المعلومات والبيانات.

مقترحات الدراسة:

في ضوء النتائج والتوصيات يقترح الباحثون الدراسات التالية:

-التخطيط الإستراتيجي لتوطين التكنولوجيا بين الجامعات العربية.

- إستراتيجية للشراكة بين الجامعات العربية في المجال (الثقافي، والمعرفي).

- التحالف الإستراتيجي بين الجامعات العربية في المجال الأمني.

- تصور إستراتيجي للتكامل الاقتصادي بين الجامعات العربية.

قائمة المراجع:

١- إلياس، بلكا (٢٠٠٦)" الغيب والمستقبل"، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان.

٢- آل ناجي، محمد عبد الله (١٤٢٥هـ)" نحو برنامج عملي لتنمية الدور الأمني للمؤسسات التربوية"، ورقة عمل، مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض خلال الفترة من ٢٢-٢٤ فبراير، من الموقع على الانترنت: http://www.minshawi.com/other/najy.htm.

٣- حجاج، عبد الفتاح أحمد (١٩٩٥)" رؤى مستقبلية لإعداد المعلم العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين"، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات، مؤتمر تربية الغد في العالم العربي:رؤى وتطلعات، المنعقد خلال الفترة من ٢٤-٢٧ديسمبر، العين.

4- الخضيري، محسن أحمد (٢٠٠١)" العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

٥- درة، عبد الباري (١٩٩٧)" الجامعات العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بعنوان العولمة النوعية في التعليم الجامعي العالي، المنعقد بجامعة صنعاء، اليمن.

٦- الرشيد، محمد أحمد (١٩٨٨)" من معالم استشراف المستقبل في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين"، رسالة الخليج العربي، العدد (١٢٥)، الكويت.

٧- زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٤)" مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم- أساليب - تطبيقات"، ط١، مركز الكتاب للنشر، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة.

٨- زكي، أحمد عبد الفتاح وآخرون (٢٠٠٣)" الدراسات المستقبلية" دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن.

٩- السيد، منير محمود بدوي (٢٠٠٥)"دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل: رؤية نظرية"، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية، التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

١٠-الشربيني، غادة حمزة (٢٠١٦)" استشراف مستقبل الجامعات العربية في سياق التصنيفات الدولية"، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، المنعقد خلال الفترة من ، جامعة الخرطوم.

١١-الشيباني، ياسين (٢٠٠٠)" الأمن القومي (رؤية مستقبلية)"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الخامس، المنعقد خلال الفترة ٢٣-٢٥أكتوبر، جامعة صنعاء، اليمن.

١٢-الطويل، هاني عبد الرحمن (١٩٩٩)" الإدارة التعليمية - مفاهيم وأفاق"، دار وائل للنشر، عمان.

١٣- عامر، طارق عبد الرؤف (٢٠٠٦)" الدراسات المستقبلية: مفهومها- أساليبها- أهدافها"، دار السحاب للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة.
14-عامر، طارق عبد الرؤف (٢٠٠٨)" أساليب الدراسات المستقبلية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.
١٥-عبد الوهاب، جودة عبد الوهاب (٢٠١١)" سياق الإبداع العلمي وبناء مجتمع المعرفة دراسة ميدانية لتصورات الأكاديميين العرب بجامعة السلطان قابوس"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والثلاثون، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
١٦-العريقي، منصور محمد إسماعيل (٢٠١٣)" الإدارة الإستراتيجية"، الطبعة الثانية، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.
١٧-عشيبة، فتحي درويش (٢٠٠٢)" الإدارة الجامعية في مصر بين التفاعل مع التحديات المعاصرة ومشكلات الواقع"، المؤتمر العلمي الرابع التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين"، المنعقد خلال الفترة من ٢١-٢٢أكتوبر، كلية التربية الفيوم، جامعة القاهرة، مصر.
١٨-العناد، مجذاب بدر (٢٠٠٠)" التحديات التي تواجه التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين وضرورة تحديث الإدارة الجامعية"، الندوة الدولية حول الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي، المنعقدة خلال الفترة ١١-١٥نوفمبر، جامعة عدن، اليمن.
١٩-غليون، برهان وسمير أمين (٢٠٠٠)" ثقافة العولمة وعولمة الثقافة"، ط٢، دار الفكر، دمشق.
٢٠-فهمي، محمد سيف الدين (٢٠٠٣)" التخطيط التربوي - أسسه وأساليبه ومشكلاته"، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة.
٢١-القيسي، ماهر فاضل وعبد الجبار عبد الله الشيباني (١٩٩٩)" مدخل إلي الإدارة التربوية"، سلسلة الكتاب الجامعي، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، اليمن.
٢٢-كورنيش، إدوارد (٢٠٠٧)" الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل"، ترجمة: حسن الشريف، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
٢٣-محمد، عنتر لطفي (١٩٩٦)" ملامح التغير في منظومة إعداد المعلم في ضوء التحديات المستقبلية"، العدد(٥٦)، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة.
٢٤-محمود، عواصف شاكر (٢٠١٠)" دور استشراف
المستقبل في التخطيط الناجح للمنظمة: دراسة تحليلية نظرية"، المجلد(٦)، العدد(١٩)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق.
٢٥-مصطفى، أحمد سيد (٢٠٠٢)" تنافسية التعليم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين: دعوة
للتأمل"، مجلة التربية، جامعة الزقازيق، مصر.
٢٦-مطهر، محمد (٢٠٠٥)" التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الواقع والرؤية المستقبلية"، بحث منشور، المركز الوطني للمعلومات، اليمن.
٢٧-منصور، محمد إبراهيم (٢٠١٣)" الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربياً"، ورقة علمية مقدمة إلي فعاليات ورشة عمل منتدى الجزيرة السابع، المنعقدة خلال الفترة من ١٦-١٨ مارس، الدوحة، قطر.
٢٨-نجيب، عصام (١٩٩٩)" الدور الثقافي للجامعة بين خصوصية الحداثة وتنافسية

العولمة"، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب، "الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية" من ٤-٦ مايو، جامعة فيلادلفيا، عمان.
٢٩-نصار، على عبد الرؤوف (٢٠٠١)" معوقات أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية: دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الأزهر، القاهرة.
٣٠-نصر، محمد على (٢٠٠٢)" رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل في الوطن العربي في ضوء متغيرات وتحولات الحاضر والمستقبل"، المؤتمر القومي السنوي العاشر (العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة المستقبل في الوطن العربي، المنعقد خلال الفترة من ٢٧-٢٨ ديسمبر، جامعة عين شمس، القاهرة.
٣١-هارون، نعمت أحمد حافظ (٢٠٠٢)" التربية وبعض إشكاليات التوجه التنموي الديمقراطي للثقافة العربية"، المؤتمر العلمي الرابع، التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التربية الفيوم، جامعة القاهرة، مصر.
٣٢-الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠٠٢)"اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي"، المؤتمر القومي السنوي العاشر (العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي"جامعة المستقبل في الوطن العربي"، المنعقد خلال الفترة من ٢٧-٢٨ديسمبر، جامعة عين شمس، القاهرة.
٣٣-اليونسكو (١٩٩٥) "بحث في سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس.
٣٤-اليونسكو (١٩٩٨) "إعلان بيروت حول التعليم العالي في الدول العربية للقرن الحادي والعشرين"، مؤتمر أي تعليم عال للعالم العربي في القرن الحادي والعشرين، المنعقد خلال الفترة من ٢-٥ مارس، بيروت.
٣٥-اليونسكو (١٩٩٨) "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل"، المؤتمر العلمي للتعليم العالي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، خلال الفترة من ٢-٩أكتوبر، باريس.

المراجع الأجنبية:

1- Svarc,Jadranka, "The need for anew university p aradigm in an innovative society" , European journal of education, op.cit., p:377.
2- Harrey, L. and Knight, pete t., (1996)"Transforming Higher Education (USA: Srhe and Open University Press, p:38.
3- Rooney, p., Borden. v. & Thomas, T.(1999)"How Much Does Instruction and Research Really Cost?, Planning for Higher Education, Vol.27,No.3.
4-Nagai, Michio (1995)" The University in the 21 Century", Higher Education policy, Vol. 8, No.4, pp.11-13.
5-Thorens, J. (1996)" Role and Mission of the University at The Dawn of the 21 Century", Higher Education policy, Vol. 9, No.4, pp. 265-275.
6- Lerner, R.M. & Simon, L.K. (1998)" Directions for the American Outreach University in the Twenty First Century", In: University - Community Collaborations for the Twenty First Century; New York, pp. 463-481.
7-Carlos, T (1996)" A New Vision of Hihger Education", Higher Education Policy", Vol. 9, No. 1, pp11-27